مقومات نمو أرباح «الوطني» مستمرة على مستوى العمليات التشغيلية محلياً ودولياً

الصقر: ترقية سوق الكويت في مؤشر فوتسي تتويج لجهود «أسواق المال»

- معايير جودة أصول البنك ظلت قوية ونسبة القروض المتعثرة بلغت 1.40 بالمئة
- المضاربة بأسعار العقارات محدودة وتقلل احتمالية حدوث عملية تصحيح حادة
- ارتفاع أسعار الأسهم لا يؤثر على مخصصات البنوك لأن معظمها احترازية
- البحر: ارتفاع أرباح «الوطني» في النصف الأول دليل على قوة أداء المجموعة
- أهمية عمليات وأنشطة البنك الأساسية وحجمها لعبت دوراً في نمو الأرباح
- خبرات «الوطني» تؤهله ليكون أكبر المستفيدين من خطط الإنفاق الوطنية

عصام الصقر

شيخة البحر

قال الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني عصام الصقر في مقابلة مع قناة العربية "إن نمو أرباح بنك الكويت الوطني يستند إلى قوة نشاطه التشغيلي وهذا أهم أسباب نظرته المستقبلية القوية لأداء المجموعة خلال الأشهر المقبلة من 2018 و 2019. وأكد على ثقتهباستمرار مقومات هذا النمو سواءً كان على مستوى العمليات التشغيلية المحلية أو الدولية.

ولفت إلى أنه لا يمكنإغفال دور تواجد المجموعة في الأسواق الإقليمية والعالمية، إذ ساهم التوسع الجغرافي للبنك في تميز وضعهمقارنة بنظرائه، كماحقق تواجده في تلك الأسواق قيمة مضافة للبنك وتنوعاً في مصادر الدخل ونافذة على العملاء من الشركات والأفراد من خلال انتشاره في 15 دولة حول العالم، منها 9 في الشرق الأوسط.

ووصف الصقر البيئة التشغيلية في الكويت بأنها إيجابية من حيث مؤشرات النمو الاقتصادي في ظل الفرص التمويلية الهائلة على خلفية تنفيذ المشاريع الضخمة ودور القطاع الخاص في تمويلها. وأكد في هذا السياق على أن "الوطني" من أكبر المستفيدين من هذه المشروعاتفي ظل هيمنته وخبرته الممتدة و قوة مركزه في السوقالتي تعد بدورها إحدى أهم العوامل التي تميز ارتفاع نسب النمو لديه مقارنة بنظرائه من البنوك المحلية، وارتفاعها نسبياًقياساً بالمعدلات الإقليمية.

وعن الترقية المرتقبة لبورصة الكويت في مؤشر فوتسي في شهر سبتمبر المقبل، أعرب الصقر عن تفائله، فيما أشار إلى أنالارتفاعات الأخيرة في الأسهم على مخصصات "الوطني" لن يكون لها تأثير كبير على مخصصات البنك.

وأضاف أن ارتفاعأسواق الأسهم مفيد عامة فهو يعكس تحسن البيئة العامةويساعد على تقوية الوضع المالي للبنوك حيث تزيد من حجم الضمانات وبالتالي تعطي أريحية لنسبة المخاطر العامة لدى أي مصرف.

وفيما يلي نص المقابلة كاملاً:

1) كيف كان أداء بنك الكويت الوطني خلال الربع الثاني من 2018؟

استطاع بنك الكويت الوطني خلال الربع الثاني مواصلة تلك النتائج الطيبة التي سبق وحققناها في 2017 وبداية 2018، كما نتوقع استمرار هذا الأداء القوي خلال الأشهر المتبقية من العام الجاري و2019. بالنسبة للنتائج المالية في النصف الأول من 2018، ارتفعت الأرباحالصافية التي سجلها بنك الكويت الوطني بنسبة 12.9% على أساس سنوي، حيث بلغت 185.9 مليون دينار كويتي أي ما يعادل 614 مليون دولار أميركي، في حين زادت أرباح الربع الثاني وحده بنسبة 16.3% لتبلغ 92.3مليون دينار كويتي.

2) ما هي توقعاتكم للمجموعة بنهاية السنة وللقطاع المصرفي بشكل عام؟

كما ذكرت سابقاً، يستند نمو أرباح بنك الكويت الوطني على قوة نشاطنا التشغيلي وهذا أهم أسباب نظرتنا المستقبلية القوية لأداء المجموعة خلال الأشهر المقبلة من 2018 و 2019. و نحن على ثقة أن مقومات هذا النمو مستمرة سواءً كان على مستوى عملياتنا المحلية أو الدولية.

3) كيف تقيّم سلامة القطاع العقاري في الكويت وهل يشكل تهديداً لمحافظ البنك؟

القطاع العقاري في الكويت مختلف جداً عن معظم بقية الأسواق الأخرى والتي يمكن أن يؤدي تصحيح أسعار العقار فيها إلى انهيار شامل. وباعتبار أن المضاربة المتعلقة بأسعار العقارات محدودة نسبياً في الكويتحيث تظل الملكية العقارية مقتصرة على المواطنين الكويتيين، فهو يقلل من احتمالية حدوث عملية تصحيح حادة ومفاجئة.

4) ما أثر الارتفاعات الأخيرة في الأسهم على مخصصات "الوطني"، وإلى أي مدى أنتم متفائلون ببدء موجة صعود لسوق الأسهم؟

في الحقيقة أنا لا أعتقد أنه سيكون هناك تأثير كبير على مخصصات البنك من الارتفاعات الأخيرة في الأسهم. ولاشك أن ارتفاعأسواق الأسهمأمر مفيدفهو يعكس تحسن البيئة العامةويساعد على تقوية الوضع المالي للبنوك حيث تزيد من حجم الضمانات وبالتالي تعطي أريحية لنسبة المخاطر العامة لدى أي مصرف. ولكن إذا نظرنا إلى خلفية تكوين المخصصات فسنجد معظمها احترازية وبالتالي ليست مرتبطة بأي تدهور في محفظة القروض ولكن في الآونة الأخيرة تكوين المخصصات يأتي تحوطياً استعداداً لتطبيق IFRS 9 حيث ستكون متطلبات تكوين المخصص أشد صرامة وتعتمد على توقعاتنا المستقبلية لتغير المخاطر المرتبطة بكل عملية تمويل.

5) كيف ينظر البنك الوطني للتطورات الأخيرة في البورصتين الكويتية والسعودية من ناحية ترقية الأولى إلى مؤشر فوتسي في سبتمبر، والثانية إلى مؤشر MSCI للأسواق الناشئة؟

تعد ترقية سوق الكويتإلى مصاف الأسواق الناشئة في مؤشر فوتسي، التي ستبدأ في سبتمبر من هذا العام، تتويجاً للجهود التي بذلتها هيئة أسواق المال وبورصة الكويت في الأعوام السابقة في سبيل رفع كفاءة عملية التداول وتحسين بيئة الاستثمار وإزالة كافة المعوقات والتحديات أمام المستثمرين للوصول إلى مستوى الأسواق الناشئة الأخرى ومنافستها. ومؤخراً، قامت بورصة الكويت بتبني أعلىالمعايير الدولية كمرجع لتصنيف الشركات المدرجة وهو ما سيؤديبدوره إلى ازدهارالسوق وزيادةاستقطابرؤوس الأموال.

6) باعتباركم أكبر البنوك الكويتية، هل تغيرت سياستكم الاقراضية في السوق الكويتية وزادت شهيتكم على إقراض القطاعات التجارية والأفراد في هذا التوقيت؟

يتطلع البنك إلى المحافظة على حصته في السوق الكويتي في مختلف الخدمات الرئيسية التي يوفرها مع تحقيق معدلات نمو تفوق معدلات السوق، إلى جانب الاستفادة من التواجد الدولي للمجموعة.

وفي سياق اخر أكدت نائب الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني، شيخة البحر في مقابلة مع محطة سكاي نيوز العربية أن قوة الأداء المالي والنتائج المالية المتميزة على كافة قطاعات الأعمال بلا استثناء التي حققتها مجموعة بنك الكويت الوطني في النصف الأول من العام الجاري كانت بفضلأهمية عمليات وأنشطة البنك الأساسية وحجمها، حيث لعبت دوراً رئيسياً في ارتفاع صافي أرباح المجموعة خلال الأشهر السابقة.

وأشارت إلى أن المجموعة تتميز بقوة مركزها المالي وحجمه الكبير واستقراره مما يؤهلها لتكون أكبر المستفيدين من خطط الإنفاق بفضل الخبرات العريقة وحجم الميزانية والملاءة المالية وتوافر السيولة في البنك. ونظراً إلى سعي البنك لاغتنام تلك الفرص، قام بتأسيس إدارة تضم فريق عمل متخصص يتمتع بدرجة عالية من المهنية لتمويل المشاريع الرأسمالية.

وحول الأوضاع الإقليمية وتأثيرها على البنك، قالت البحر إن النهج الذي تتبعه المجموعة المتمثل بإدارتها الحصيفة يساهم في الحد من تبعات وتأثير تلك الأزمات الاقتصادية التي تمر بها الأسواق، فيما مكّنت استراتيجية المجموعة القائمة على أساس قوي من مواجهة التغيرات والتحديات التي قد تطرأ على عملياتها وقابلية التكيف مع المعطيات الاقتصادية والجيوسياسية المحيطة بنا.

وفيما يلي نص المقابلة كاملاً:

1) ما تعليقكم على أداء البنك وأبرز المؤشرات المالية للنصف الأول من العام 2018؟ وما هي نظرتكم حول استمرار النتائج الإيجابية خلال الفترة المتبقية من العام؟

تواصل مجموعة بنك الكويت الوطني أداءها المتميز على مستوى كافة قطاعات الأعمالبلا استثناء، ونتيجة لذلك، حقق البنك أرباحاً صافية بلغت 185.9 مليون دينار كويتي (613.8 مليون دولار أمريكي) في النصف الأول من العام 2018حيث ارتفع نمو الأرباح 12.9% على أساس سنوي، و 16.3% في الربع الثاني من 2018 مقارنة بالفترة ذاتها من العام 2017، لتبلغ 92.3 مليون دينار كويتي.

2) على صعيدالاستراتيجية الإقليمية، كيف ينظر البنك للتطورات الاقتصادية التي تشهدها الأسواق الإقليمية؟ وهل هناك أي خطط توسعية على مستوى المنطقة؟

تستنداستراتيجية المجموعة إلى أساس قوي يمكنّها من مواجهة التغيرات والتحديات التي قد تطرأ على عملياتنا وقابلية التكيف مع المعطيات الاقتصادية والجيوسياسية المحيطة بنا. وقد أثبتت الاستراتيجية نجاحها على مدى الأعوام الخمس والستين الماضيةحتى في أصعب وأشدالأزمات الاقتصادية المحليةوالعالمية على حد سواء. وبصرف النظر عن أن المنطقة لا تخلو المخاطر، إلا أنالنهج الذي يتبعه البنك المتمثلبإدارته الحصيفة يساهم في الحد من تبعات وتأثير تلك المخاطر بشكل كبير. وتتطلع المجموعة إلى التوسع في منطقة الشرق الأوسط وبالتحديد في كل من السعودية ومصر. ففي السعودية، تعمل المجموعة على افتتاح فرعين جديدين بالإضافة إلى فرعها الحالي.

3) ما هي توقعاتكم المستقبلية لنمو الاقتراض المحلي في ظل زخم المشاريع الحكومية؟ وما هي خطط البنك للاستفادة من فرص الإقراض الناجمة عن استمرار الوتيرة الحالية لإسناد المشاريع؟

مشاريع التنمية كانت وما تزال المحرك الأساسي لنمو الاقتراض على مستوى القطاع الخاص المحلي. وأكدت الحكومةفي مناسبات عدة التزامهابخططها التنموية والإنفاق الرأسمالي، وخير دليل على ذلك ارتفاعحجم الإنفاقالرأسماليفي موازنةالدولة. كما نشعر بالتفاؤل تجاه استمرار الوتيرة الايجابية لإسناد المشاريع وأثرها في تعافيالاقتصاد الكويتي، وهنا يبرز دور مجموعة بنك الكويت الوطني كأكبر قوة داعمة ومساندة لرؤية الحكومة الكويتية من خلال ترجمة وتنفيذ خططها نحو كويت جديدة 2035 على أرض الواقع.

خبير نفطي يقلل من حجم تأثر السوق النفطية جراء التهديدات الإيرانية

التهديدات الإيرانية لن تأثر على سوق النفط

قلل الخبير النمساوي البارز في شؤون الطاقة هانز غرتنير امس الثلاثاء من حجم تأثر سوق النفط العالمية بالتهديدات المنسوبة للرئيس الايراني حسن روحاني بمنع تصدير النفط عبر الخليج في حال منعت بلاده من تصدير نفطها.

وقال غرتنير لوكالة الانباء الكويتية (كونا) "ان هذه التصريحات لم تحدث حتى هذه الساعة اي ردود فعل على السوق نظرا لاستمرار حالة التوازن بين حركتي العرض والطلب في ظل وجود التزامات دولية بالحفاظ على تدفق النفط الخام من هذا الشريان الذي يغطي نسبة كبيرة من احتياجات العالم".

واعرب عن اعتقاده القوي بأن "سبب عدم الاهتمام بهذه التهديدات التي كانت في ازمنة وظروف سابقة تثير الازمات وحتى الحروب هو القناعة السائدة بأن التهديدات المتبادلة بين ادارة الرئيس الامريكي دونالد ترامب وايران لم تتجاوز حتى الان مستوى التسابق الاعلامي والمزايدات ضمن التجاذبات".

واضاف "انها تهدف كذلك الى الضغط على ايران ومن ورائها الشركات الاوروبية الملتزمة بالتعاون معها لجعلها تقبل بالشروط الجديدة التي وضعتها الادارة الامريكية والرامية الى تغيير الاتفاق حول البرنامج النووي الايراني المبرم في فيينا عام 2015 بين ايران من جهة والدول الدائمة العضوية في مجلس الامن اضافة الى المانيا من جهة اخرى والذي انسحبت منه واشنطن في مايو الماضي".

واشار غرتنير الى ان السياسة الامريكية الجديدة "ترمي في الواقع الى احكام السيطرة على الاقتصاد الايراني وبالتالي على سياسة ايران في المنطقة بالدرجة الاولى والحد من نفوذها المتزايد في سوريا واليمن ودول المنطقة الاخرى".

وذكر "ان طهران التي تدرك جيدا اغراض الادارة الامريكية اطلقت مؤخرا حملتين مضادتين ذواتي وجهين وجه مسالم من خلال التصريحات المطمئنة والوعود المغرية للشركات الأجنبية العاملة لديها اضافة الى تكثيف الزيارات المباشرة الى الدول الاوروبية غير الراغبة في الرضوخ للسياسة الامريكية حفاظا على مصالحها". ولفت الى انه "في ذات الوقت ترغب ايران في الايحاء بأنها قد تذهب بعيدا في مواجهة الادارة الامريكية وحلفائها بما في ذلك التصدي بالقوة لمنع صادرات النفط من الخليج مما يعني دخولها في حرب لن يكون باستطاعتها هي وواشنطن تحمل تبعاتها".

واستبعد الخبير النفطي في هذا المجال ان تدخل ايران في اية مواجهة عسكرية مع الولايات المتحدة بالقول "ان الخيار العسكري امر لا يمكن تصوره خاصة ان موازين القوى ليست في صالح ايران".

كما اعتبر "ان منظمة البلدان المصدرة للنفط (اوبك) والتي تعتمد خاصة في الآونة الأخيرة على التوافق ليس بداخلها فحسب بل مع بعض البلدان المنتجة المستقلة من خارجها ايضا كما يؤكد ذلك اتفاق فيينا 2016 لن تضحي بهذا التوافق الذي لم يتحقق بسهولة وتقبل بإملاءات خارجية قد تؤدي اذا صحت الى انهيار اسعار النفط وهو الامر الذي لن يكون بصالحها في نهاية المطاف".

وردا على سؤال حول مطالب الرئيس الامريكي بزيادة الانتاج بواقع مليوني برميل في اليوم ذكر الخبير النمساوي ان موقف (اوبك) من مسألة الزيادة المزمعة في الانتاج طبقا للرغبة الامريكية سيتضح اكثر خلال مؤتمرها الوزاري الذي سيعقد في الجزائر في سبتمبر المقبل. واشار الى انه من المؤكد ان يناقش وزراء نفط (اوبك) خلال الاجتماع نتائج العمل بقرار فيينا 2018 والقاضي برفع الانتاج بحوالي مليون برميل وما ترتب عنه من استقرار في الاسعار كما سيبحث اي اقتراح جديد بما فيه الاقتراح الامريكي.

واكد غرتنير "ان (اوبك) ستتخذ القرار الصائب دون تشنج وبالاعتماد فقط على تأمين مصالح السوق النفطية واحداث التوازن بين العرض والطلب على النفط الخام" مستبعدا في الوقت ذاته ان تتصرف أي دولة عضوة في المنظمة بمفردها وبما يضر مصالح باقي المنتجين وان تقدم على هذه الزيادة المعتبرة خارج الوفاق السائد. من جهة اخرى اكد الخبير النمساوي ان تصريحات وزير الخارجية الايراني محمد جواد ظريف الجمعة الماضي "تشير الى تراجع طهران عن تهديداتها وانها باتت مستعدة لقبول اية حلول من الاوروبيين بسبب وضعها الاقتصادي الصعب رغم ان الرئيس الايراني قال وبوضوح ان المقترحات الأوروبية لا تلبي الشروط الإيرانية". يذكر ان الخبير غرتنير استاذ في جامعة فيينا في الشؤون السياسية والاقتصادية والامنية ومحاضر في (الاكاديمية الدبلوماسية) كما شغل منصب مدير (المعهد النمساوي للشؤون الدولية) حتى عام 2016 وعضو في (المجلس الاستشاري للمعهد الدولي للسلام) في النمسا. كما قام بتأليف العديد من الكتب ابرزها كتاب (الامن الدولي) وحصل على جائزة (كرايسكي) لأفضل الكتب السياسية.

مساحة المباني تزيد عن 10 آلاف متر مربع وبتكلفة تصل إلى 3 ملايين دينار

«مدن الأهلية» توقع عقد تصميم مجمع «هياوين» الجهراء

أعلنت شركة مدن الأهلية العقارية عن توقيع مكتب دار الكويت للهندسة للاستشارات الهندسية التابع لها عقد مع احدى المجموعات التجارية لتصميم ومتابعة تنفيذ مجمع "هياوين" التجاري في منطقة المركز التجاري والإداري لمحافظة الجهراء.

وأوضحت الشركة في بيان صحفي بهذه المناسبة أن المجمع الجديد سيتم تنفيذه خلال 16 شهرا وستصل تكلفته الإجمالية إلى 3 ملايين دينار وسيقام على مساحة ارض تبلغ 2625 متر مربع تقريبا ومساحة مباني تزيد عن 10 آلاف متر مربع موزعة على 4 طوابق تشمل السرداب والأرضي والميزانين والأول.

وأشار البيان إلى أن المجمع الجديد سيتم تنفيذه وفق أسلوب معماري حديث ومبتكر يناسب الأنشطة التجارية المستهدفة وطبيعة المنطقة ويتناسب بشكل كبير مع احتياجات شركات التجزئة التي من المتوقع أن يبدي عدد كبير منها رغبته للاستثمار في المنطقة التي تشهد طلبا متزايدا على مثل هذا النوع من الخدمات.

وأوضح البيان أن المجمع الجديد سيتيح خيارات عديدة للمستثمرين من خلال مجموعة من المحلات التجارية بمساحات مختلفة موزعة على مختلف الطوابق فضلا عن الأنشطة الترفيهية المتعددة ومن بينها وجود 6 دور عرض سينمائي، وكذلك سوق مركزي كبير إلى جانب العديد من الأنشطة الأخرى.

وأضاف البيان أن "مدن" تتوقع إقبالا كبيرا من قبل المستثمرين والمستأجرين على المشروع لكونه في قلب المنطقة التجارية ومنطقة الخدمات الرئيسية بالإضافة إلى توافر الخدمات المكملة للمشروع وموجه لخدمة شريحة سكانية ضخمة وذات قدرات شرائية مرتفعة وتحتاج إلى المزيد من الخدمات في ضوء محدودية حجم المساحات التجارية المتاحة والتي تقدر بـ140 ألف متر مربع رغم الزيادة الكبيرة في عدد السكان ووصولها لأكثر من نصف مليون نسمة بعد إنشاء مدن جديدة فيها أبرزها سعد العبد الله وجابر الأحمد.

وأكد البيان أن مكتب دار الكويت للهندسة للاستشارات الهندسية نجح على مدار أكثر من 5 عقود من الخبرة منذ بداية عمله عام 1966، في تقديم خدماته التي تشمل الاستشارات المعمارية، والهندسية، والتخطيط، وخدمات إدارة المشروعات لعدد كبير من الشركات في الكويت وخارجها. وأشار البيان إلى أن المكتب وعلى مدار تلك الفترة قدم خدماته لعدد كبير من الجهات الحكومية والأهلية والخاصة وفي مختلف القطاعات حيث شملت قائمة مشروعاته تخطيط المدن والمناطق والمباني الحكومية والمنشآت الصحية والتعليمية والرياضية والدينية والخدمات والمرافق والبنية التحتية والمجمعات التجارية ومراكز التسوق ومشروعات الفنادق والمنتجعات والسكن الاستثماري والخاص بمختلف أنواعها.

«ستاندرد تشارترد»: اقتصاديات الخليج ستنمو 2.3 بالمئة بـ2018

مقر ستاندرد تشارترد

توقع تقرير حديث لبنك "ستاندرد تشارترد" أن تؤدي ارتفاعات أسعار النفط الأخيرة إلى أداء متفاوت بين الدول المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وتلك المستوردة له.

ورفع البنك توقعاته لنمو اقتصادات الدول الخليجية في 2018 من 2 إلى 2.3%، وفي ظل الاتفاق الأخير بين الدول المنتجة للنفط من داخل أوبك وخارجها على زيادة المعروض عبر تقليص نسبة الالتزام بتخفيضات الإنتاج السابقة إلى 100% في النصف الثاني من السنة من نسب التزام فاقت 147% في مايو الأخير.

وتوقع "ستاندرد تشارترد" أن يؤدي ذلك إلى دعم القطاعات النفطية في دول الخليج، وخاصة في #السعودية حيث من المتوقع أن يعود الاقتصاد النفطي إلى النمو في النصف الثاني من السنة وأن يفسح التحسن المتوقع لميزانيات الدول الخليجية لها المجال لاتخاذ إجراءات تحفيزية تدعم قطاعاتها غير النفطية. وأشار التقرير إلى أن أسعار النفط عند 70 دولارا قد تؤدي إلى التوازن في ميزانيات عدد من الدول الخليجية، مما يوفر لها إمكانية دعم الطلب المحلي.

وفي هذا السياق، أشار التقرير إلى أن خطط التحفيز الاقتصادي التي أقرتها مؤخرا الإمارات وزيادة الإنفاق المتوقعة في السعودية في النصف الثاني من العام جاءت ترجمة للتحسن في قطاع النفط.

أما بالنظر إلى الدول المستوردة للنفط كمصر، فمن المتوقع أن تعيق ارتفاعات أسعار النفط الإصلاحات المالية بما أنها قد تزيد #الضغوط التضخمية خاصة أنها تأتي متماشية مع تخفيض الدعم على أسعار المحروقات، وهذا بدوره يصعب مهام البنك المركزي الذي عليه أن يوازن سياسته النقدية ما بين تحفيز الاقتصاد ولجم التضخم.

أوبك: لا يمكن تحميل المنظمة وحدها مسؤولية مشاكل القطاع

دافع رئيس منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك)، سهيل المزروعي، عن المنظمة في مواجهة مطالبات الرئيس الأميركي دونالد ترمب في الآونة الأخيرة بزيادة إنتاج النفط قائلا إنه ينبغي عدم تحميل أوبك المسؤولية.

واتهم ترمب المنظمة في الأسابيع القليلة الماضية بدفع أسعار الوقود للارتفاع ودعاها إلى اتخاذ مزيد من الإجراءات لمواجهة ذلك.

وأبلغ المزروعي رويترز في مقابلة قائلا "لا يمكن تحميل #أوبك وحدها مسؤولية جميع المشاكل التي تحدث في قطاع النفط، لكننا في الوقت ذاته متجاوبون فيما يتعلق بالإجراءات التي اتخذناها في اجتماعنا السابق في يونيو"، وذلك في إشارة إلى قرار بزيادة الإنتاج.

وأضاف "أعتقد أن أوبك تؤدي ما عليها".

وذكر أن المنظمة مستعدة للاستماع إلى كبار الدول المنتجة للنفط بما فيها الولايات المتحدة.

واتفقت أوبك في يونيو حزيران على زيادة متواضعة في إنتاج الخام بدءا من يوليو تموز بعدما أقنعت السعودية، أكبر المنتجين فيها، منافستها إيران بالتعاون وذلك بعد دعوات من كبار المستهلكين إلى كبح الزيادة في أسعار الوقود.

وارتفعت أسعار الخام باطراد هذا العام مدعومة بزيادة الطلب وتجاوزت 80 دولارا للبرميل في مايو أيار، وذلك للمرة الأولى منذ ثلاث سنوات ونصف.

وقال المزروعي، الذي يشغل أيضا منصب وزير الطاقة في الإمارات، إن أعضاء أوبك لديهم من #الطاقةالإنتاجية ما يكفي للتعامل مع أي تعطيلات مفاجئة في الإمدادات العالمية.

وتابع يقول إن المنظمة تسعى من أجل التوازن بين العرض والطلب ولا تستهدف سعرا محددا للخام.

وذكر أن الإمارات وحدها تملك طاقة إنتاجية إضافية تتراوح بين 400 ألف و600 ألف برميل يوميا.

وقال إنه لا يتوقع أن تكون هناك حاجة للدعوة إلى اجتماع استثنائي لأعضاء أوبك قبل اجتماعها المقرر في ديسمبر كانون الأول.